

بينما خريجو محافظات الشمال تمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم ثان ثم عقيد..

خريجو محافظات الجنوب في وحدات عسكرية بالبحرية يشكون عرقلة ترقياتهم

العاصمة الجنوبية عدن «الأمناء»

خاص:

لا يزال ملف خريجي الاتحاد السوفيتي الخاص بأبناء محافظات الجنوب عالقا في مكتب المجلس الرئاسي، بينما خريجو ذات الدفعة من أبناء محافظات الشمال تمت ترقيتهم.

وشكا أفراد من قوات البحرية والدفاع الساحلي في قاعدة عدن البحرية من عرقلة مستحقاتهم في الترقيات.

وقال الأفراد في شكواهم لـ«الأمناء»: «نشكو نحن أفراد من قوات البحرية والدفاع الساحلي في قاعدة عدن البحرية من عرقلة مستحقاتهم في الترقيات لا سيما بعد ترقية أفراد في القاعدة البحرية بالحديدة اليمنية، والذين تمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم ثان في عام 1991م، وحاليا هم برتبة عقيد فيما أفراد القاعدة البحرية بعد ما زالوا صف ضباط».

وأضافوا: «وخلال فترة سابقة تم تشكيل لجنة من قبل الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي وكانت اللجنة برئاسة نائب رئيس الأركان ومديري الشعب وأقرت اللجنة حينها ترقيتنا أسوة بزملائنا في الحديدة اليمنية، وبعد مقابلة وزير الدفاع في حكومة المناصفة الفريق الركن محسن محمد حسين الداعي والذي أكد على قرار اللجنة، وتم التوقيع عليه



لماذا لا يزال ملف خريجي الاتحاد السوفيتي عالقا في مكتب الرئاسي؟

منه لسنوات دون أن يلتفت إلينا أحد من المسؤولين وصناع القرار. وأكدوا أن «الوقفه توجت بطلب مقابلة

من قبله». وتابعوا: «وعقب وقفة احتجاجية نفذناها نحن أفراد قوات البحرية والدفاع الساحلي في القاعدة البحرية عدن أمام قصر المعاشيق الشهر الفائت، طالبنا خلالها بسرعة الالتفات إلى ملفنا، وإنهاء التمييز الذي عانينا

وزير الدفاع بعدد من الأفراد وعقب اللقاء مع وزير الدفاع وجه بموجب مظلوميتنا إلى الدائرة القانونية في الوزارة بصياغة عرض موجه إليه كوزير وعقب توجيه العرض اعتمده الوزير وتم الرفع به إلى مكتب رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي».

وطالب الأفراد رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي، والرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي، نائب رئيس المجلس الرئاسي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، بأهمية النظر إلى مظلوميتهم، ومنحهم مستحقاتهم.

وتمن أفراد قوات البحرية والدفاع الساحلي في قاعدة عدن البحرية، في ختام شكواهم لـ«الأمناء»، تفاعل وزير الدفاع الفريق الركن محسن محمد حسين الداعي، باعتباره الشخصية المسؤولة الوحيدة في الدولة، هو وقائدهم الفريق الركن عبد الله سالم النخعي الذي انفتح على مظلوميتهم واستمع منهم وتفاعل معهم بشكل فعلي على إنصافهم.

الجدير نكره أن الأفراد من أبناء محافظات الشمال من خريجي الاتحاد السوفيتي تمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم ثان في عام 1991م، وحاليا يمتلكون رتبة عقيد، فيما الأفراد من أبناء محافظات الجنوب ومن خريجي الاتحاد السوفيتي ما يزال ملفهم عالقا في مكتب المجلس الرئاسي.

فيما يهدد الخزان البيئة المحلية والإقليمية.. ما وراء الصمت الدولي على التعنت الحوثي تجاه صيانة خزان صافر؟

الأحمر:

«الأمناء» متابعات:

وحتت خارجية أمريكا الدول المانحة لدعم نداء الأمم المتحدة من أجل اليمن لعام 2023، مشيرة إلى أن البلاد يعاني من أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

ويفرض استمرار تعنت الحوثي في ملف خزان صافر محاسبته على هذه الجرائم وتفادي تمكينه من تحقيق مكاسب توظف لهذا الملف كسلاح ابتزاز مشبوه.

ولن يتحقق تفادي هذا السيناريو دون إقدام المجتمع الدولي على اتخاذ موقف صارم ضد مليشيا الحوثي دون انتظار إقدام الحوثي على خطوات إيجابية بهذا الملف.

وتمثل ناقلة النفط «صافر» قبيلة موقوتة وخطراً داهماً على المنطقة بأكملها، كما أن لها تداعيات عالمية خطيرة، وتأثيرها الاقتصادية مباشرة تتجاوز الـ20 مليار دولار بجانب تدمير البيئة البحرية، ويمتد أثرها إلى شواطئ البحر الأحمر، وربما تكون ثاني أكبر كارثة على مستوى العالم إذا لم يتم الحل.

ويحتم على المجتمع الدولي إنقاذ الموقف بأسرع وقت عبر منع الحوثي من التماهي بتوظيف الملف لمصلحه المشبوهة.

يظل خزان صافر، مع مرور السنوات وتوالي الأزمات وتشابك التعقيدات، عنواناً لأزمة متفاقمة خلفت وراءها تحديات ضخمة وأضرار لن يكون بالإمكان تحملها. وتواصل مليشيا الحوثي الإرهابية ممارسة التعنت تجاه عملية صيانة ناقلة النفط صافر التي تحمل على متنها أكثر من مليون برميل نفط.

وتستغل مليشيا الحوثي الخزان النفطي الذي يهدد البيئة المحلية والإقليمية، كرهينة ووسيلة للترهيب والتهديد والابتزاز الدولي، وتحقيق أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية.

ورغم الجهود الإقليمية والدولية التي بُذلت خلال الفترة الماضية تجاه عملية الصيانة، فإن مليشيا الحوثي الإيرانية تتحمل بشكل مباشر مسؤولية عرقلة صيانة الخزان النفطي المهدد بالانهيار قبالة موانئ الحديدة بالبحر الأحمر.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية دعت مؤخراً لسرعة البدء بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الطارئة لإنقاذ ناقلة النفط صافر، الراسية قبالة ميناء الصليف على البحر

من المهرة وسقطرى إلى باب المندب وعاصمتها عدن.. معلومات تاريخية من أرشيف الأمم المتحدة تنقل اعترافاً دولياً بدولة الجنوب واستقلالها



«الأمناء» كتب/ نصر المناع أبو مناع اليافعي:

الديمقراطية الشعبية بالموافقة على عضوية دولة البحرين في الامم المتحدة.

في 21 سبتمبر 1971م، في جلسة رقم (1934) للجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعدم الموافقة على عضوية قطر في الامم المتحدة.

في 7 أكتوبر 1971م، في الجلسة العامة رقم (2957) في الدورة الـ 26 للجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعدم الموافقة على عضوية سلطنة عُمان في الامم المتحدة.

في ديسمبر 1971م، اعترفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بانفصال بنجلادش عن باكستان.

في مارس 1976م، اعترفت المملكة العربية السعودية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

في عام 1977م، اعترفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اعترفت بجمهورية الصحراء الغربية في المغرب.

في سبتمبر 1982م، اعترفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمنظمة التحرير الفلسطينية.

في أكتوبر 1982م، اعترفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بسلطنة عُمان.

وبعد ما عرف الجميع بما ورد أعلاه، هل اقتنعتم بوجود دولة جنوبية حضارية ذات سيادة ومعترف بها دولياً؟

توضح معلومات تاريخية من أرشيف الأمم المتحدة الاعتراف الدولي بدولة الجنوب واستقلالها واحترام سيادتها وكيانها من المهرة وسقطرى إلى باب المندب وعاصمتها عدن، وهي كما يلي:

في 30 نوفمبر 1967م، اعترفت بريطانيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

في 30 نوفمبر 1967م، اعترفت دولة الكويت بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

في 2 ديسمبر 1967م، اعترفت روسيا بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

في 14 ديسمبر 1967م، أُعلن في الجلسة رقم (1630) في الدورة الـ 22 للجمعية العامة للأمم المتحدة قبول عضوية جمهورية جنوب اليمن الشعبية في الأمم المتحدة.

في أكتوبر 1969م، انضمت بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في عام 1970م، اعترفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا.

في 21 سبتمبر 1971م، في جلسة رقم (1934) للجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت جمهورية اليمن